المدى

رئيس مجلس الادارة
رئيس التحرير
فخري كريم

جريدة سياسية يومية

20 صفحة — 500 دينار

العدد (2575) السنة العاشرة - الاربعاء (29) آب 2012

http://www.almadapaper.net Email: info@almadapaper.net

ملحق اليوم

12

كاسانو يشيد باللعب في إنتر ميلانو

17

خربشات في دفتر البريطانية أنابيل بيِتشر

19

أوبرا وينفري تتصدر قائمة أغنى المشاهير

الكتل الكبيرة ترفض تعديل قانون المحافظات
مرشحون لمفوضية الانتخابات لا يعرفون هل العراق ملكي أم جمهوري

□ **بغداد / إياد التميمي**

قالت عضو لجنة الخبراء النائبة عن ائتلاف دولة القانون حنان الفتلاوي إن "المتقدمين لاختبارات مفوضية الانتخابات تنقصهم الثقافة العامة، وان من بينهم أشخاصاً لا يعرفون نوعية الحكم في العراق ملكي أم جمهوري، والغريب أن هؤلاء تدافع عنهم الكتل وتحاول اختيارهم على أساس المحاصصة".

وأضافت الفتلاوي في حديث للمدى "نحن في لجنة اختيار المفوضية نفضل اختيار ٢٠ شخصا"، مؤكدة على "أن تكون الاسماء جميعها مؤهلة لشغل هذا المنصب ومن ذوي الكفاءة والخبرة، اما اذا طلبوا ان يكون العدد ٣٠ او اكثر فسيكون من بينهم اشخاص يمكن ان يتم التصويت عليهم وفق المحاصصة وهم بالأساس غير مؤهلين لهذا".

وكانت هيئة رئاسة مجلس النواب قد عقدت اجتماعاً مع قادة الكتل النيابية قبل بدء جلسة أمس بساعتين، ناقشوا فيه مقترح التعديل الثاني لقانون انتخابات مجالس المحافظات والاقضية والنواحي رقم ٣٦، بالإضافة إلى موضوع اختيار مفوضية جديدة للانتخابات وقوانين أخرى بحاجة إلى توافق مثل العفو العام والمحكمة الاتحادية.

من جانبه أمهل رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي لجنة اختيار المفوضية لغاية يوم غد الخميس لتقديم الأسماء التي سيتم التصويت عليها خلال الجلسة.

وطالب النجيفي خلال الاجتماع الذي حضره مراسل المدى في مجلس النواب رؤساء الكتل السياسية بحسم أمر تحديد عدد أعضاء المفوضية، إما أن يوافقوا على الـ٩ أو ١٥ عضواً من اجل التصويت عليهم بالإضافة إلى تعديل قانون الانتخابات واتخاذ القرار النهائي باعتماد احد سجلات الناخبين إما من وزارة التجارة أو التخطيط، منوها بان المجلس في حالة إخفاقه وعدم التوصل إلى اتفاق حول اختيار احد سجلات الناخبين سيضطر الى اعتماد القوانين القديمة بالاضافة الى تمديد عمل المفوضية الحالية للإشراف على الانتخابات القادمة.

طلب النجيفي هذا أثار حفيظة بعض رؤساء الكتل باعتبار "أن الوقت المتبقي للانتخابات قليل جدا وان التوافق على هذا الأمر قد يستغرق وقتاً".

واتفق المجتمعون على أن تتبنى اللجنة القانونية تعديل مقترح قانون التعديل الثاني لقانون انتخابات مجالس المحافظات والأقضية والنواحي رقم ٣٦ لسنة ٢٠٠٨"، وطالب النجيفي خلال الاجتماع رؤساء الكتل النيابية بمواصلة الحوارات لحسم موضوعي قانون العفو العام للخروج بصيغة متفق عليها بشأن المشمولين بالعفو العام وهيئتي المساءلة والعدالة وحقوق الإنسان".

■ التفاصيل ص٢

اتساع حكومة "الواو.. واو"
النزاهة النيابية: العراق يدار بالوكالة

□ **بغداد / المدى برس**

أكد النائب عن التحالف الوطني جواد البزوني إن "وجود أعداد كبيرة من المناصب في الحكومة بالوكالة له تأثير على الأداء العام لها"، مشيراً الى ان "هذه المناصب تساعد على تفاقم الفساد الاداري في مؤسسات الدولة".

وأضاف في حديث للمدى أن "أصحاب هذه المناصب التي هي بالوكالة لا يحصلون على امتيازات مالية ولا راتباً تقاعدياً مما يشجع بعضهم على استغلال مواقعهم لاختلاس أموال من المال العام" مشيراً إلى أن "الحكومة يجب أن تعمل لتحقيق توازن في توزيع هذه المناصب".

القانوني عدي عبد الله أكد في حديث لـ "المدى برس" أن "الدستور يلزم الحكومة بإرسال جميع أسماء القيادات العليا وأصحاب الدرجات الخاصة إلى مجلس النواب للتصويت عليها قبل مباشرتهم العمل".

وأضاف "لا يوجد قانون للتعيين بالوكالة، وإذا ما كانت هناك ضرورة ملحة فيمكن التعيين لثلاثة أشهر قابلة للتمديد"، مستغربا من "وجود درجات عليا في دوائر الدولة بالوكالة منذ ست سنوات، لأن مثل هذه الدرجات لا تعطى إلا بقانون، ولا يوجد مثل هذا القانون الذي ينظم التعيين "بالوكالة".

وأوضح أن "الأشخاص الذين يديرون مناصبهم بالوكالة لا يمكن استدعاؤهم أمام ممثلي الشعب لأنه غير مرشح من هذه الجهة، فضلاً عن ذلك لا يمكن مساءلتهم لأنهم غير مرشحين للمنصب بصورة رسمية، وأيضاً بقاؤهم في هذه المناصب هو تجاوز على الدستور والديمقراطية في البلاد".

وما تزال الوزارات الأمنية شاغرة برغم مرور أكثر من عام على تشكيل الحكومة الحالية بسبب الخلافات بين الكتل السياسية على الأسماء المرشحة لشغل تلك المناصب، إذ يدير الوكيل الأقدم عدنان الأسدي وزارة الداخلية بينما تدار وزارة الدفاع من قبل وزير الثقافة سعدون الدليمي، فضلا عن تعيين الكثير من الضباط بالوكالة على مستوى قادة فرق فما فوق، فهناك (١٤٠) رتبة تم تعيينهم مباشرة من قبل رئيس الوزراء دون الحصول على موافقة البرلمان، وهذه التعيينات تمت من دون الرجوع إلى الدستور، والأمر نفسه انطبق على مؤسسات جهاز المخابرات ومستشاري الأمن الوطني".

وبحسب لجنة النزاهة البرلمانية يبلغ عدد المناصب التي تدار بالوكالة أكثر من ٣٢٠٠ منصب ما بين هيئات مستقلة ووكلاء وزارات وقادة فرق.

■ التفاصيل ص٣

كيف فشل برنامج تدريب الشرطة؟ 2

إيران تدعو المالكي لقمة عدم الانحياز 4

سوزان السعد: مخطط إقليمي لجعلنا غير مسلحين
لجنة الأمن: شراء الأسلحة في الوسط والجنوب شائعة

□ **بغداد / المدى**

وصف عضو لجنة الأمن والدفاع في مجلس النواب قاسم الاعرجي الحديث عن بيع الأسلحة في محافظات الوسط والجنوب بـ"الشائعات"، وفي حين اعتبر أن الهدف منه خلق فتنة بين أبناء الشعب، أكد عدم وجود أدلة حقيقية على تورط السعودية أو غيرها بقضية شراء السلاح أو نقلها إلى مناطق أخرى.

بينما طالبت النائبة عن محافظة البصرة سوزان السعد امس الثلاثاء الاجهزة الامنية باتخاذ التدابير العاجلة لافشال مخطط اقليمي – طائفي خطير يهدف الى افراغ مناطق وسط وجنوب العراق من ابسط انواع الاسلحة التي من شأنها ان تذود عنها إذا ما تعرضت الى خطر. فيما قال قاسم الاعرجي في حديث لـ"السومرية نيوز"، إن "لجنة الأمن والدفاع تردها معلومات لكنها ليست مؤكدة عن الأساليب في شراء الأسلحة"، مبيناً أن "هناك في الشارع شائعات ودعايات بأن السلاح وصل إلى أسعار خيالية وأن بعض التجار ينقلونه إلى المناطق الغربية".

وقال الاعرجي إن "الأجهزة الأمنية ونقاط التفتيش التي نتابع معها يومياً لم تسجل لدينا ملاحظات بهذا الشأن"، معتبراً أن "هذا الموضوع يراد منه خلق مشكلة وفتنة داخل الشعب لأجل إثارة المشاعر الطائفية بين السنة والشيعة".

إلى ذلك قالت السعد في بيان صحفي تلقت "المدى" نسخة منه امس الثلاثاء انه "لا يخفى عن الجميع الدور المشبوه الذي تلعبه بعض الدول الإقليمية بغية إرباك الاوضاع الامنية واعادته الى المربع الاول متمثلا بالطائفية المقيتة التي تخدم بشكل مباشر مصالحها الدنيئة في البلد".

■ التفاصيل ص٤

العراقية طالبت بتحقيق في كافة مؤسسات الحكومة
نواب: أغلب المستشارين في الدولة من الدعوة ومقربون للمالكي

□ **بغداد / مؤيد الطيب**

قال النائب عن التيار الصدري أمير الكناني ان المعايير في اختيار مستشاري الدولة غير واضحة المعالم، لكن هناك أسباباً لتعيينهم يعرفها الجميع تتمثل في ولائهم الحزبي، وآلية المحاصصة، وهناك من يتم اختياره حسب مدى قربه من رئيس الوزراء نوري المالكي".

جاء ذلك في معرض تعليقه على استقالة وزير الاتصالات السابق محمد علاوي الذي أعلن انه ترك الوزارة بضغوط من مستشارة له مقربة من المالكي.

وقال أعضاء في مجلس النواب في أحاديث للمدى أمس إن رئيس الوزراء نوري المالكي تسرع في قبول استقالة وزير الاتصالات محمد علاوي، والذي قدّم رسالة إلى رئيس الوزراء يشكو فيها من مشاكل تعاني منها وزارته بسبب المستشارة هيام الياسري "من حزب الدعوة ومقربة لرئيس الوزراء" وتدخلها بعمله وإلغاء قراراته، وأرفق معها استقالته.

النواب أشاروا في معرض حديثهم إلى أنه على مجلس النواب أن يستضيف الوزير للوقوف على أسباب تخليه عن منصبه، ومعرفة الدور الذي لعبته مستشارته في تقديم تلك الاستقالة، في حين أكد البعض منهم إن مئات من المستشارين والمدراء العامين هم من حزب الدعوة حصراً، فيما طالبت القائمة العراقية بالتحقيق الفوري في كل الوزارات للكشف عن المسيطرين على عملها من داخل الوزارة أو خارجها.

فيما أكد النائب عن القائمة العراقية حيدر الملا إن "ما حدث مع وزير الاتصالات هو تستر واضح من قبل الحكومة على الفساد الموجود داخل الوزارة، حيث قدم الوزير محمد علاوي رسالة يفضح من خلالها ما يجري من تلاعب وسرقة للمال العام داخل الوزارة من قبل المستشارة هيام الياسري، لكن إجراء رئيس الوزراء جاء بحق الوزير متجاهلاً مضمون الرسالة الحقيقي وركز فقط على إن الرسالة هي طلب استقالة".

■ التفاصيل ص٣

سجناء "بادوش" يضربون عن الطعام

□ **بغداد / المدى**

كشف مصدر مسؤول، أمس الثلاثاء، عن إضراب السجناء عن الطعام والشراب في سجن بادوش شمال غربي الموصل لحين الموافقة على تضمين المتهمين بالمادة ٤ إرهاب بقانون العفو العام. وقال المصدر الذي طلب عدم الكشف عن اسمه في حديث لـ"شفق نيوز" إن "السجناء في سجن بادوش اضربوا ومنذ يوم أمس عن الطعام والشراب من اجل أن تتمّ الموافقة على شمول المتهمين بالمادة ٤ إرهاب بقانون العفو العام".

وتنص المادة الرابعة من قانون مكافحة الإرهاب لسنة ٢٠٠٥ على أن من الأعمال التي تعد إرهابية هو العمل بالعنف والتهديد على إثارة فتنة طائفية أو حرب أهلية أو اقتتال طائفي وذلك بتسليح المواطنين أو حملهم على تسليح بعضهم لبعض وبالتحريض أو التمويل.

من جهته قال السجين (ط، ب) من داخل سجن بادوش في حديث لـ"شفق نيوز" إن "كافة السجناء الذين يقضون أحكاماً وفق المادة ٤ إرهاب مضربون عن الأكل والشرب لحين الموافقة على شمولهم بقانون العفو".

وسجن بادوش عائد إلى وزارة العدل وهو سجن شديد التحصين، وثاني أكبر سجن في البلد بعد سجن "أبو غريب" في بغداد، ويقع قرب بلدة بادوش الواقعة شمال غربي الموصل.

■ التفاصيل ص٤

قرار منع "السافرات" من دخول الكاظمية يؤذي التجار والمواطنين
عباءة لكل عائلة مع الحصة التموينية!

□ **بغداد / يوسف المحمداوي**

القرار القاضي بمنع دخول "السافرات والمتبرجات وكذلك الرجال الذين لم يلتزموا بمظهرهم الخارجي من قصات الشعر والملابس" إلى مدينة الكاظمية، أثار استياء شرائح المجتمع العراقي على اختلاف مكوناته، فاللافتة التي خطت وعلقت في مداخل الكاظمية وكتب عليها قرار المنع مذيلة باسم أهالي الكاظمية، كانت بمثابة اعلان لوفاة محال ومهن متعددة، وإفقار شوارع وأحياء لا يمكن تجاهلها في ارشيف الذاكرة العراقية.

زهير رسول صاحب محل لبيع المصوغات الذهبية في شارع الصاغة بمدينة الكاظمية، يقول وهو يفتح باب خيبته وشكواه على مصراعيه: "القرار لا يقل شأنا بجميع تداعياته عن الإرهاب في تأثيره علينا، فهذا لقطع الارزاق وذاك للأعناق"، يقول رسول "ان زبائن شارع الصاغة ورواده يأتون من جميع مدن العراق، ويعد المركز لاسواق الذهب في العراق، مبينا ان الذهب وصياغته لم يكن حكرا على طائفة او فئة معينة، بل هو باب مفتوح ومسموح لجميع العراقيين، ويرى ان القرار صدر ونفذ ولم نسمع من اي مسؤول حكومي منصف يبين لنا اسباب القرار، وماهي تأثيراته على أصحاب المحال التجارية، وخاصة نحن الصاغة الذين سنفقد اغلب زبائننا من النساء "السافرات" اللواتي اغلبهن من أديان أخرى.

لرسول أخ يملك محلاً في سوق الاسترابادي لبيع الملابس النسائية والرجالية، يوضح بانه الآن وامام هذا القرار اما أن يقوم ببيع محله، او بتحويله الى محل لبيع العباءة والحجاب، لان بضاعته أصبحت من المحرمات في هذه المدينة التي تملؤها الأسواق والشوارع التي تغري السياح بالقدوم اليها، منها على سبيل المثال لا الحصر سوق باب الدروازة ، سوق الاسترابادي او ما يسمى المسكوف، سوق الكاظمية القديم لبيع الخضار،شارع الصاغة،شارع المفيد، منطقة المحيط، وغيرها من الاماكن التي هي مركز تبضع لجميع العراقيين وليس لأهالي الكاظمية فقط، بل إن العديد من الاجانب والعرب يحرصون على زيارة تلك الشوارع والاسواق لغرض التقاط صور او شراء بضاعة معينة، وتساءل: هل ان القرار سيشمل الأجانب ايضا؟ وعلى الرجال ان تكون رؤوسهم حليقة وفق تسريحة يحددها اصحاب القرار، وكذلك بالنسبة لملابسهم يجب ان تحصل على موافقة ومباركة ضابط الامن الذي ركل الدستور العراقي بقدمه، وشرع دستوراً امنياً خاصاً به قتل فيه مدينة بأكملها، ويضيف رسول: يجب أن تشرع تعليمات على الأجانب الذين ينوون زيارة مدينة الكاظمية، تعمم على جميع المطارات والفنادق توصيهم بالعباءة والحجاب والحلاقة وفق الأشكال المطلوبة، حتى لا يفاجؤوا بالتعليمات الجديدة في عراقنا الجديد..الجديد.

رسول لا يستبعد أن يعمم القرار في مدن عراقية أخرى مثل النجف وكربلاء وسامراء التي فيها انبياء وأولياء، وكذلك نينوى فالأنبياء الذين فيها لا يمكن عدهم ويتصدرهم النبي يونس عليه السلام، وممكن أيضا ان تضاف لهم محافظة ميسان ففيها علي الشرقي وعلي الغربي وعبدالله بن علي ونبي عزرا وغيرهم، وبالتالي سنجد مدنا وشوارع قليلة تسمح بدخول السافرات والرجال ذوي التسريحات الجميلة! اما الاغلب فيحكمها الحجاب وشرطة الآداب كما يقول رسول، الذي سرب لي خبراً مفاده بأن احد المسؤولين لديه صديق تاجر كدست عنده بضاعة من القماش الاسود الخاص بصناعة العباءة، فلا تستغرب والكلام لرسول ان يتفق صاحبنا مع وزارة التجارة، ويتم توزيع عباءة لكل عائلة مع مفردات البطاقة التموينية للحد من ارتفاع اسعارها من قبل التجار بعد صدور القرار.

■ تحقيق موسع ص١٣